الدين والسياسة
بين النسبي والمطلق

القس محسن منير رزق الله

قبل البدء في أي حديث أو الخوض في أية تفاصيل ترتبط بموضوع البحث، لا بد من وجود تعريف واضح للكلمتين الأساسيتين اللتين تشكلان موضوع البحث، وهما "الدين"، و"السياسة". فلم يكن الجدل حول علاقة الدين بالسياسة جديدًا، بل هو قديم قدم الدين والرسالات السماوية وأديان ما قبل التاريخ، وهذا الجدل يعود لنوعية الدور الذي جاء الدين لتجسيده على أرض الواقع، ولنوعية السلوك الذي انتهجه المتدينون استنادًا إلى انتمائهم للدين.

"السياسة" لغويًّا من مصدر هو فِعَالة. وهو مأخوذ من الفعل "ساس" ومضارع الفعل "يسوس"، وسَاسَ الناسَ أي من تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبرها وقام بإصلاحها. واصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية. وتعبر السياسة عن عملية صنع قرارات ملزمة لكل المجتمع، تتناول قيم مادية ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفراد وجماعات ومؤسسات.

"الدين" في اللغة من الفعل دَانَ: خضع وذل وأطاع- الدِّين: اسم لجميع ما يُتديّن به والجمع أديان- وفي الاصطلاح العام هو ما يعتنقه الإنسان ويعتقده ويدين به.

والآن يمكننا أن نبدأ في دراستنا التفصيلية للموضوع وسيتم هذا تحت عنوانين رئيسيين:

(١) أفكار ومبادئ عامة.

(٢) تناول مسيحي لقضايا سياسية.

أولاً: أفكار ومبادئ عامة:

في عام ١٩٩٩، التقى في طشقند [عاصمة دولة أوزبكستان] ممثلو الديانات والثقافات الكبرى في العالم في مؤتمر دولي تحت عنوان "الدين والديمقراطية" بمشاركة نخبة من المتخصصين الذين اجتمعوا لمناقشة قضية العلاقة بين الدين والسياسة، وهي القضية الرئيسية للمؤتمر، والتي تفرعت منها قضايا تفصيلية مثل ارتباط حركات العنف السياسي بالدين، أشكال العنف الديني، أثر الدين

في الممارسات السياسية. وبعد ثلاثة أيام من المناقشات المستفيضة، انتهى اللقاء ببيان تاريخي عُرف "بإعلان طشقند".

كان هذا الإعلان يدعو إلى الفصل بين جوهر الدين وظواهر العنف باسم الدين، وكان يدعو إلى توجيه الأنظار نحو مَوَاطِن التسامح في الديانات. ومع أن الإعلان تم تعميمه على نطاق واسع وحظي بتغطيةٍ إعلاميةٍ كبيرةٍ واهتمامٍ سياسيٍّ كبيرٍ في العديد من الدول، إلا أن السنوات الثلاث التالية له شهدت استمرارًا لعمليات العنف الديني، والعنف باسم الدين، ودخل العالم في دوامات من العنف والعنف المضاد. لكن ذلك الوضع يجب ألا يحول دون مداومة النظر في تلك القضية المحورية المركزية في هذا الشأن وهي "التماس بين دائرتي الدين والسياسة". ومع إدراكنا لهذه العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة نرى أنه لا بد من محاولة استشراف أفق التعايش السلمي والتوازن العادل بينهما حتى نحول دون دخول الطرف الثالث المرفوض [العنف] في هذه الدائرة.

إلا أنه توجد بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في وجود حلٍّ للخروج من هذا المأزق. وعلى سبيل المثال، إدراك أن المرجعية "المدنية" لا تتجاهل المرجعية "الدينية" إذا تحقق الاجتهاد المستنير القادر أن يوائم بين النصوص الدينية الثابتة ومتغيرات العصر. وثانيًا يحتاج الأمر إلى فهم عميق متبادل لطبيعة ما هو ديني وما هو سياسي. ولن يأتي هذا الفهم إلا بالاعتراف المتبادل بمشروعية النظرة السياسية [النسبية] وضرورة الرؤية الدينية [المطلقة] بالنسبة لمعتنقي هذا الدين داخل كل مجتمع، ولا بد من تكريس هذا الوعي لدى أفراد المجتمع وتأكيده ببرامج تثقيفية ومناهج تربوية توضح ذلك التلازم [النسبي/ المطلق] وتكرس تكاملهما في التفاعل المجتمعي. ثم ثالثًا إدراك أن كل طرح ينفي أحدهما [السياسة، الدين] على حساب الآخر هو طرح زائف ومدمر. بمعنى أن السياسة [المُعتَرف بمشروعيتها] لا يجوز لها أن تسعى لنفي الدين [المُعتَرف بضرورته] لصالحها، وفي المقابل فإنه من الطبيعي والمشروع أن يسعى الفكرُ الديني لتأكيد ذاته بالتعمق في الخبرة الروحية لكن ليس أبدًا بمحاولة الإزاحة المستمرة لدائرة السياسة انطلاقًا من الظن أن كل الحلول الصائبة في كل الموضوعات -حتى السياسة منها- في يد الدين دون الحاجة إلى غيره.

وهذا الأمر الأخير ليس مجرد افتراض ظني وخيالي، وليس مجرد وهم، بل هو تجربة تاريخية طويلة في كلٍّ من المجتمعات المسيحية والإسلامية. فعلى البعد الإسلامي هي تجربة استمرت زهاء ثلاثة عشر قرنًا من الزمان، وما انتهى إليه هذه التجربة كان سيئًا ولم تمثل أبدًا نموذجًا يُحتَذَى أو مثالاً من المستحب تكراره. ولقد أشارت الأستاذة الكاتبة الصحفية القديرة سحر الجعاره في مقال لها بجريدة "الوطن" المصرية في ٢٩/ ٩/ ٢٠٢٠ تحت عنوان "رؤية «بحيري» تركيا بمنهج الشيطان"- أشارت إلى ما يعني أن التاريخ يشهد بوضوح أنه بدءًا من سياسات الدولة

الأموية قديمًا وحتى أحلام «أردوغان» التوسعية حاليًا أن «السُّلْطة» هي كلمة السر.. فهي تجسد المحاولات التي لا تتوقف من مرتدي عباءة الدين في امتلاك السلطة السياسية.

وسأتعرض عند الحديث في «تناول مسيحي لقضايا سياسية» -وبمزيد من الاستفاضة- إلى التجربة المسيحية التاريخية في السعي لامتلاك السلطة وفرض ما تراه صحيحًا من وجهة نظرها.

لاحظ بعض منظري عصر الإصلاح مثل [زونجلي] أن السياسة والمعتقد الديني -يجتمعان ولا يجتمعان- فهما لا يجتمعان إذا لا يصح إنشاء أحزاب دينية أو التحدث في الأعمال السياسية باسم الكنيسة أو الزج بها كمؤسسة في دهاليز الصراع السياسي، لكن على الجانب الآخر فالمؤمن بمعتقد ديني معين لا يبقى حبيس داره لا يتعامل مع الآخر المختلف، بل هو ينطلق من واقع القيم التي حددتها له مفاهيمه الدينية ليتعامل مع الآخر ويشتبك مع القضايا المجتمعية المثارة.

رأى البعض، انطلاقًا من مفاهيم وتعاليم الكتاب المقدس، إن تعليم يسوع ومثاله يمكن أن يكون له تأثير في إمدادنا بمادة مرشدة وموجهة وملهمة في مجال الأخلاق الاجتماعية، فكلمات يسوع وأفعاله معًا تعلن عن شخصية متماسكة ذات اتجاه وضمير اجتماعي سياسي- وتم وضعها تحت عنوان «تلميذ يسوع وطريق المسيح» حيث يعيش التلميذ نفس السمات التي لسيده. وسنرى ذلك في بعض الأبعاد والمجالات كالآتي:

- عزيزي القارئ، ستكون الفائدة أكثر شمولاً وعمقًا إذا عدت إلى نصوص الشواهد الكتابية فيما يلي:

1. التلميذ ومحبة الله:

أ- مشاركة الطبيعة الإلهية كتعريف للوجود المسيحي: ١يو ١: ٥- ٧؛ ١يو ٣: ١- ٣؛ ١يو ٤: ١٧؛ ١بط ١: ١٥- ١٦؛ كو ٣: ٩ مع أف ٤: ٢٤.

ب- اغفروا كما غفر الله لكم: مت ٦: ١٢؛ مت ٦: ١٤، ١٥؛ مت ١٩: ٢٢، ٢٣؛ كو ٣: ١٣.

ج- أحبوا بلا تمييز كما يفعل الله: مت ٥: ٤٣- ٤٨؛ لو ٦: ٣٢- ٣٦؛ يو ٤: ٧- ١٢.

2. التلميذ وحياة المسيح:

أ- الوجود في المسيح كتعريف للوجود المسيحي: يو ٢: ٦.

ب- الموت مع المسيح ومشاركة حياة القيامة: رو ٦: ٦- ١١؛ رو ٨: ١١؛ غل ٢: ٢٠، مع ٥: ٢٤؛ أف ٤: ٢٠- ٢٤؛ كو ٢: ١٢- ٣: ١.

ج- يحب كما أحب المسيح وبذل نفسه: يو ١٣: ٣٤؛ يو ١٥: ١٢؛ ١يو ٣: ١١- ١٦ مع ٤: ٧- ١٠.

د- يخدم الآخرين كما خدم هو: يو ١٣: ١٤- ١٧؛ رو ١٥: ١- ٧؛ ٢كو ٥: ١٥؛ ٢كو ٨: ٧- ٩؛ أف ٥: ٢٥- ٢٨.

3. التلميذ وموت المسيح:

أ- التألُّم مع المسيح كأسلوب حياة: ١كو ١٠: ٣٣؛ ١١: ١؛ ٢كو ١: ٥؛ ٢كو ٤: ١٠؛ في ٣: ١٠، ١١؛ كو ١: ٢٤؛ ١تس ١: ٦.

ب- المشاركة في التنازل: في ٢: ٣- ١٤.

ج- قدم حياتك كما قدمها هو: أف ٥: ١ مع ١يو ٣: ١٦.

د- معاناة الخدمة وليس التطلع للسيادة والسلطان: مت ٢٠: ٢٥- ٢٨؛ مر ١٠: ٤٢- ٤٥.

هـ- يقاسي عداوة العالم كالمسيح: لو ١٤: ٢٧- ٣٣؛ يو ١٥: ٢٠، ٢١؛ في ١: ٢٩؛ ٢تي ٣: ١٢؛ ١بط ٤: ١٣.

و- الموت هو انتصار: ١كو ١: ٢٢- ٢٤؛ كو ٢: ١٥؛ رؤ ١٢: ١٠، ١١ مع رؤ ٥: ٩، ١٠؛ رؤ ١٧: ١٤.

لا شك أن في حياة السيد المسيح وتعاليمه ومواقفه ما يؤكد إدراكه الصحيح لمشكلات الإنسان في كل زمان ومكان وكيفية التعامل الفعال معها. الأمر الذي يجعل المسيحية في جوهرها تعبِّر في صفائها ونقائها عن الإيمان والعقيدة، وأيضًا الممارسة العملية في مواقف الحياة اليومية في المجتمعات مجسدة رؤيتها للقضايا الدينية والدنيوية المختلفة والمتشابكة، فلم تكن المسيحية يومًا سلبيةً ومتقوقعةً في برج عالٍ تطل منه على العالم بما يعيشه من مآسٍ وويلات.

حقًّا، لقد كان قول السيد المسيح: «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» هو القاعدة الأساسية التي اعتمدتها الكنيسة منذ بواكير نشأتها. يقينًا منها أنها بذلك تنقي الكنيسة من شوائب السياسة محافظة على أصالة دورها الروحي والاجتماعي في خدمة الإنسان. ولقد تأكدت صحة هذا الموقف من خلال ما حدث تاريخيًّا عندما سعت الكنيسة في العصور الوسطى إلى فرض وجودها السياسي مع إغفال دورها الروحي، مما سمح بتسرب الفساد لدور الكنيسة؛ حيث طفى الطموحُ السياسي على قادتها الذين نزعوا إلى السيطرة على الأمم والممالك باسم الدين والحق الإلهي، حتى أصبح الاهتمام الأول للكنيسة تحقيق مكاسب سياسية، دنيوية، مادية، وأصبح دورها الروحي مجرد شعار زائف تستخدمه لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية المقيتة، مما قاد في نهاية الأمر إلى خلق مناخ من الصراع الخفي والعلني بين الكنيسة والسلطات السياسية. وواضح بالطبع أن كل

هذه النتائج المؤلمة المحزنة إنما كانت نتيجة طبيعية وحتمية للفهم الخاطئ لدور الكنيسة في الممارسة السياسية.

إلا أنه مع كل ذلك يبقى من حق المسيحي -بل من واجبه- أن يسهم بكل طاقته وإمكانياته في بناء وتطوير مجتمعه الذي يعيش فيه بالدوافع والأساليب والأدوات التي لا تتنافى أو تصطدم مع قيمه الإيمانية ولا تحيد بالكنيسة عن دورها الروحي المحوري.

ما سبق يقودنا إلى تناول العنوان الثاني «تناول مسيحي لقضايا سياسية»

ثانيًا: تناول مسيحي لقضايا سياسية:

1. الحرية والتنوع والمواطنة:

يمثل الدين في حياة وفكر المصريين -والعرب بصفة عامة- ركنا أساسيًّا ومحوريًّا، وإن كان هذا يعتبر أمرًا طيبًا وإيجابيًّا في حد ذاته، إلا أنه في السنوات الأخيرة، منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، تحول هذا الأمر في أغلبه إلى منصة إطلاق العديد من الأفكار والممارسات المتطرفة الأمر الذي خلق العديد من المشاكل والأزمات والمخاطر وأصبح -مع كل الأسف- ما كان ينبغي أن يكون دافعًا للتقدم والبناء والإبداع والتطوير [الدين] سببًا أصيلاً في التراجع والانهيار.

سأتناول القيم الثلاث تباعًا مع ربطها بمصادرها الدينية [من وجهة نظر مسيحية].

أ. الحرية والتنوع:

الحرية هي إمكانية الفرد -ودون أي جبر أو ضغط خارجي- على اتخاذ قرار أو تحديد اختيار، وهي أيضًا حالة التحرر من القيود التي تكبل طاقات الإنسان سواء كانت قيودًا مادية أو معنوية. والحرية يمكن أن تكون فردية بمعنى حرية الرأي وإبداء وعرض وجهات النظر الشخصية، أو جماعية وهي حرية المجتمع ككل.

التنوع: لغويًّا هو تصنيف الأشياء أو صيرورتها أنواعًا. وهو قانون أساسي ومبدئي في الطبيعة بل هو القانون الأساسي للحياة؛ فالبشر متنوعون في الجنس، الصفات البدنية، لون البشرة، الحيوانات في تنوع، النباتات في تنوع، المياه عذبة ومالحة، الأرض جبال ووديان وسهول. يوجد تنوع في الأجناس والأعراق والديانات. لذا فالتنوع أمر واقع بالفعل في أغلب المجتمعات البشرية. على أن مدى قدرة هذه المجتمعات على التعامل الصحيح مع هذه الحقيقة هو ما يؤثر فعليًّا على المجتمعات إيجابًا أو سلبًا. والفارق واضح بين قبول واحترام هذا التنوع مما يخلق فرص التفاعل

الإيجابي وبين الصراع والتمزق أو محاولات التذويب والانصهار. ولا يمكن أن نجد القبول والاحترام لهذا التنوع إلا في حالة التحرر الكامل من العنصرية والتي تقوم على الاعتقاد الراسخ بتفوق الذات أو العنصر أو الدين.

ومن المهم الإشارة الضرورية إلى أن احترام وقبول التنوع لا يعني أبدًا التخلي عن المعتقد والإيمان الشخصي أو قبول ذوبانه وتمييعه ليتطابق أو يقترب من معتقدات الآخرين. بل العكس تمامًا فالاحترام الحقيقي الأصيل للآخر ينبع من إدراك واعٍ بالهوية الذاتية ينطلق منها باحثًا عن المساحات المشتركة للتحرك عليها وتفعيلها وأيضًا مدركًا لمساحات الاختلاف مع الحرص والسعي حتى لا يجعل منها ميادينًا للصراع.

أرى أن من المهم عرض بعض الأسس الدينية [من منظور مسيحي] لقيم الحرية والتنوع.

(١) انطلاقًا من إيماننا بلاهوت الخلق نرى أن الله الحي هو إله الطبيعة مثلما هو إله الدين والعقيدة وهو إله الدنيوي مثلما هو إله المقدس.

(٢) المنهج الذي تبناه وعاشه السيد المسيح له المجد في إعلان ونشر رسالته والرسل من بعده لم يكن يسعى إلى تذويب جميع الشعوب والثقافات في أمة واحدة وثقافة واحدة تسمى «الأمة المسيحية» لكنه أعلن ونشر البشارة ليملأ فكر وقلب من يقبلها طواعية واقتناعًا ممن تصل إلى مسامعهم فينتمون -بقرار إرادي- إليه مع بقاء تنوع أجناسهم وثقافتهم ولغاتهم موضع المساواة والاحترام.

(٣) يدعو الإنجيل إلى التفاعل والاندماج دون فقدان الذاتية؛ فقد بدأت المسيحية على أرض الأمة اليهودية ومنذ البداية لم تربط نفسها بحضارة مجتمعات اليهود فقط؛ فعندما دخلت إلى مجتمعات الأمم الأخرى غير اليهودية اندمجت مع حضاراتها. فلا يوجد اليوم ما يعرف بـ«الحضارة المسيحية»، لكن توجد حضارات مجتمعات مختلفة تأثرت بالقيم المسيحية.

(٤) يعلن الكتاب المقدس بوضوح أنه من أهم المقاصد الإلهية للبشرية التي خلقها هي أن تعيش الكرامة، المساواة، المسؤولية. فكرامة الإنسان تنبع من الإعلان الإلهي أنه خلق الإنسان على صور الله والمقصود بها تلك الصفات العقلية والروحية والأخلاقية والتي تميزنا عن الحيوانات وتربطنا بالله. وأيضًا لقد خلق الله البشر لكي يعرفوه ويعيشوا في علاقة صحيحة معه وأيضًا ليخدموا بعضهم بعضًا. ويؤكد الكتاب المقدس أيضًا على حقيقة المساواة الإنسانية النابعة من كونهم جميعًا تم خلقهم في نفس الصورة ومن نفس الخالق، إذا كان الله يراهم متساوون فكيف سمح نفر من البشر لأنفسهم أن يمارسوا التمييز؟ ويؤكد الكتاب المقدس أيضًا على مسؤولية الإنسان عندما يعلن عن وصية الله لنا أن يحب كلٌّ منا الآخر ونخدمه ومن ثم أن نسعى ونشارك لكي ينال حقوقه.

(٥) عندما اشتعل صراع بين أعضاء كنيسة كورنثوس قاد إلى بعض الانشقاقات والتكتلات، كتب الرسول بولس مقودًا بالروح القدس في الرسالة الأولى إليهم ما ورد في ١كورنثوس ١٢: ١٢-٢٦. تلك الصورة التشبيهية المعبرة في علاقات أعضاء الجسد الواحد والتي يمكن بلورتها في عبارة «وحدانية في تنوع/ تنوع في وحدانية» وواضح أن ثراء التنوع مع وجود التجانس والتناغم إنما ينبع من خضوع كل الأعضاء لرأس واحد [في المجتمع هو الدستور والقانون].

يتبقى أمر أراه على درجة كبيرة من الأهمية وهو ما هو رد الفعل الصحيح والذي يعبر عن الإيمان المسيحي إذا وُجد في المجتمع العديد من مظاهر الشر أو الظلم المرفوضة.. وسأبدأ بطرح بديلين قد تمت ممارستهما فعلاً تاريخيًّا وبعد ذلك نرى هل يوجد بديل ثالث أم لا؟

البديل الأول: يمثل الرغبة في الوصول إلى غاية تحقيق إرادة الله في المجتمع حتى لو كان ذلك بالقوة والقسر والعنف والإكراه، والمثال الأول على ذلك ما تم في محاكم التفتيش في أوربا سنة ١٢٥٢، والتي تم تشكيلها أساسًا لمحاربة الهرطقات واستمرت حوالي ٣٠٠ عام، وتم إيقافها سنة ١٥٤٢. وكانت أكثر نماذجها وحشية هي محاكم التفتيش الإسبانية التي بدأت في نهاية القرن ١٥ ولم تتوقف إلا في عام ١٨٣٤. إلا أنه من الواضح والمعلوم أن كل المسيحيين اليوم من كافة الطوائف يشعرون بالخجل العميق تجاه استخدام مثل تلك الأساليب باسم السيد المسيح ويرون محاكم التفتيش هي وصمة عار في جبين تاريخ الكنيسة والتي اعتذرت رسميًّا وعلنيًّا عنها ولا تسمح أبدًا بتكرارها.

والمثال الثاني وهو الأكثر حداثة ما تم في الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بالحظر القانوني لصناعة الخمور وقصته -باختصار شديد- كالتالي:

في عام ١٨٦٩ تشكل حزب من فريق من البروتستانت البيض وقد أصابهم الفزع من تزايد شرب الخمر وتفشي السُّكر وحاصةً بين المهاجرين الفقراء. وبدوافع طيبة حسنة النية نذر هذا الحزب نفسه من أجل فرض حظر شامل على المشروبات الكحولية.

في عام ١٨٩٥ تأسست عصبة Saloon-Anti في أمريكا بواسطة فريق من قادة الكنائس.

عام ١٩١٩ أجاز الكونجرس -بعد حملة استمرت ٢٥ عامًا- التعديل الثامن عشر للدستور الذي يحظر صناعة وبيع ونقل المشروبات الكحولية وصادقت عليه ٤٦ ولاية من أصل ٤٨ ولاية حينذاك.

والنتيجة على أرض الواقع تمثلت في خرق للقانون على نطاق واسع، فقد تشكلت جماعات غير قانونية تخصصت في تصنيع وبيع ونقل الخمور بصورة غير شرعية حتى ازداد انتشار المشروبات الكحولية.

في عام ١٩٣٢ بعد ١٣ عامًا من هذه التجربة ذات النوايا الحسنة والدوافع النبيلة والنتائج المريرة صدر التعديل الخامس والعشرون للدستور فأبطل التعديل الثامن عشر وبموجبه تم إنهاء الحظر السابق.

نحن أمام نموذج مسيحي أوربي لفرض العقيدة ونموذج مسيحي أمريكي لفرض السلوك، وبرغم الغطاء القانوني الشرعي ورغم الدوافع النبيلة المحركة إلا أنه تبين في النهاية أنهما غير مجديين لأنه لا أحد يستطيع أن يجبر الناس على الإيمان بما لا يعتقدون أو يفرض عليهم ممارسة ما لا يريدون ممارسته.

البديل الثاني: وهو مبدأ عدم التدخل، وهو يصف اتجاه اللامبالاة وعدم الاكتراث بما يحدث وهو نوع من التساهل المجرد من المبادئ والقيم. إن التزام الصمت وعدم القيام بأي فعل عندما يتم مدح الشر وتمجيد الخطأ موقف يؤدي إلى نتائج خطيرة- ولعل من أخطر الأمثلة الحديثة على ذلك هو فشل الكنائس الألمانية في رفع صوت الرفض والاحتجاج بالقدر الكافي على الممارسات النازية وأيضًا تقاعس الكنيسة الهولندية المصلحة عن اتخاذ موقف حاسم تجاه التمييز العنصري الذي كان في جنوب أفريقيا حيث كان الغالبية من المستوطنين الأوربيين من هولندا.

في بحث الكنيسة الجاد والمخلص ومع تأكيد رفضها للبديلين السابقين تمكنت من وضع يدها على بديل ثالث يتجنب مثالب ومشاكل البديلين السابقين -وفي نفس الوقت- يحقق رسالة الكنيسة في إعلان الحق بأسلوب يتفق مع مبادئ وفكر مؤسس ورأس الكنيسة، السيد المسيح له كل المجد. ألا وهي استراتيجية الإقناع؛ حيث يكون الحوار النشط هو السبيل الوحيد، وبذلك تتفق هذه الاستراتيجية مع عقيدة الكنيسة في الله والإنسان كما يعلنها الكتاب المقدس.

فإن الله الحي المُعلن في الكتاب المقدس والذي خلق الكون ومنحه أسباب البقاء، قصد أن يعيش البشر مع بعضهم البعض في جماعاتٍ تتعدد وتتنوع، وتسودها المحبة؛ فهو يحب العدل ويرفض الظلم. إنه يناصر قضية الفقير والغريب والأرملة واليتيم ويطعم الجائع ويكسو العريان ويشفي المريض ويجد الضال، ويريد أن جميع الناس يخلصون وإلى معرفة الحق يقبلون. هذه الرؤية الإلهية كما تعلنها الكلمة المقدسة قادرة أن تؤثر وبعمق في مجتمعاتنا التي نعيش فيها، فتصبح

اهتمامات الله هي اهتمامات شعبه الذي يسعى بالاتضاع ومن خلال الحوار أن تسكُن قلوب وعقول كل مسؤول وصاحب قرار.

عقيدة الكنيسة في الإنسان كما يعلنها الكتاب المقدس تجعلها أيضًا ترفض تمامًا بديل الفرض بالقهر. فهي ترى أن الله قد خلق الإنسان ليكون مسؤولاً أمامه وقد منح الله الإنسان ما يمكنه من إتمام هذه المسؤولية من خلال موهبتين فريدتين هما الضمير [ليميز بين البدائل المختلفة] والحرية [ليختار بها الأفضل من هذه البدائل].

وبذلك يتضح أمامنا أن البديل الصحيح الوحيد هو أنه يجب علينا أن نسعى إلى تثقيف ضمير الشعب بالقيم التي تؤهله لأن يدرك ويفهم إرادة الله ويرغب بشوق واهتمام في تنفيذها وهذا يتم من خلال الحوار الموضوعي بين أطراف متساوين.

"إن إرادة الله لا تُفرَض بالإجبار والقهر، أو بمجرد سن التشريعات وبسلطان النص المقدس، وأيضًا لا تُهدَر باللامبالاة والاستهانة لكنها تتحقق بالحوار والإقناع".

ب- المواطنة:

لخص بعض علماء الاجتماع مفهوم كلمة "وطن" بأنها تشمل أربعة أبعاد هي: الجغرافيا [الأرض]، التاريخ [حركة المجتمع]، البشر [المواطنون]، المشروع الوطني [قضايا معاصرة]. وبناءً على ذلك يمكن تعريف "المواطنة" على أنها تعبر عن المواطن في سعيه الدائم أن يشارك في إدارة شؤون واقعه/ وطنه على أن يكون على قدم المساواة مع باقي المواطنين الذين يتقاسم معهم الوجود على نفس النطاق الجغرافي/ الوطن ويحمل معهم نفس التراث المشترك والجذور التاريخية.

ولكي تخرج "المواطنة" من مجرد إطار التنظير ويتم التعامل معها كقوة دافعة للتنمية والتقدم، يجب أن تستند إلى عمودين أساسيين هما المساواة، المشاركة. لذا لا تمارس المواطنة بشكل عشوائي وإنما من خلال مرجعية قانونية عليا هي الدستور، ثم بالقوانين التي يتم تشريعها والتي توضع انطلاقًا من هذا الدستور مع استمرار تفعيل هذه القوانين، وترسيخ ثقافة هذا المفهوم في حياة المجتمع.

من المعلوم والمستقر أن المواطنة لا يمكن أن تنمو -ناهيك عن أن تتحقق أساسًا- في مناخ تسوده طائفية مشبعة بفكر متطرف يسعى لتديين كل شيء. ويجب التعامل معها ككائن حي يحتاج دائمًا للرعاية والمتابعة والتفاعل الجاد مع المشاكل التي تواجهها في التطبيق؛ لأن في التغافل والإهمال لهذه المشاكل خطرًا كبيرًا يهدد أي مجتمع ويقوده إلى المجهول المظلم.

2. العدالة الاجتماعية:

هي فضيلة من أربع فضائل سلَّم بها الفلاسفةُ منذ القديم والفضائل الثلاث الأخرى هي الحكمة، الشجاعة، العفة.

نرى حاليًا -وبالأخص مع المتغيرات الكثيرة والكبرى في منطقتنا العربية- أن العدالة الاجتماعية أصبحت أقرب إلى الشعار الهلامي منها إلى المفهوم الواضح.

العدالة الاجتماعية تعني أول ما تعني السعي لتمكين المواطن من حماية آدميته بتوفُّرِ حدٍّ معقولٍ من الحقوق مثل حق العلاج، السكن، التعليم، العمل، الأجر العادل. وهذه متى تحققت تمثل الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والتي ينتهي فيها التهميش والإقصاء الاجتماعي وينعدم فيها التفاوت الشديد بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة وأيضًا يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن.

في هذا السياق، من الضروري والهام فك الاشتباك بين مفهومين يظن البعض بصورة خاطئة إنهما مترادفان، وهما العدالة الاجتماعية، والمساواة. العدالة الاجتماعية لا تعني التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل والثروة؛ حيث إنه من الطبيعي أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة حيث ترتبط بالفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة مثل المهارة الشخصية والتأهيل العلمي أو الخبرات المكتسبة. لكن يبقى دائمًا من المهم أن تتحدد هذه الفروق وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم.

لكن لكي يكون للعدالة الاجتماعية دور في بناء الدولة الحديثة يلزم ما يلي:

أ- وجودها في نص دستوري واضح ومحدَّد يكفل لها الثبات وعدم الخضوع لهوى أي تيار أو فصيل سياسي حاكم.

ب-مراعاة اعتبارات هامة لصدق وصحة التطبيق مثل أهمية زيادة موارد الدولة لتوفير الموارد اللازمة للإنفاق الاجتماعي المطلوب وضرورة العمل على الحد من الإنفاق العام فيما لا ينفع المجتمع والعمل المستمر على نقل بعض مبالغ الإنفاق العام من بنود إلى أخرى بما يعبر عن الانحياز للطبقات الأكثر احتياجًا.

ج- صياغة وإقرار وتفعيل حزمة من السياسات الكفيلة بضمان عدالة أكبر في توزيع الثروات والدخل وتكفل الحق في تعليم وعلاج وسكن إنساني وفي نفس الوقت وبنفس القدر من الأهمية وضع نظام حوافز وتشجيع على العمل والإجادة والابتكار.

أرى من الضروري في ختام الحديث عن القضايا العامة السابقة ذات البعد السياسي طرح رؤية مسيحية عامة، تتمثل فيما يلي:

في المفهوم المسيحي، الدين ليس هو النظام الذي يشرع ويحكم شؤون الدولة لكن هو مصدر الإلهام للأفراد وللمجتمع بالمفاهيم والقيم الموجهة والمحركة لأليات المجتمع، حيث يضخ الدين دائمًا في شرايين المجتمع كل القيم التي تساعده على التحرك الصحيح نحو أهدافه التي يضعها مواطنو هذا المجتمع [البشر] في إطار القوانين التي يشرعها المواطنون [البشر].

تتضح هذه الرؤية من خلال استعراض بعض المبادئ الكتابية واللاهوتية، مكتفيًا -لمراعاة المساحة المتاحة- فقط بطرح الشاهد الكتابي دون النص [من الأفضل قراءة النص أثناء قراءة البحث]

(١) المبدأ الأول: الخلق المتميز - تك ١: ٢٦- ٢٨

(٢) المبدأ الثاني: المساواة بين البشر - رو ١٠: ١٢؛ غل ٣: ٢٨؛ يع ٢: ١- ٤

(٣) المبدأ الثالث: فهم صحيح وشامل للعقيدة في الله، الإنسان، السيد المسيح له المجد، الكنيسة.

أ- في الله: تك ١: ٣١؛ ١تي ٤: ٤؛ يع ١: ٢٧.

- هو إله كل الخليقة مثلما هو إله العهد: مر ٣٣: ١٣- ١٥

- إله العدل مثلما هو إله التبرير: مز ٤٦: ٧- ٩؛ عا ٥: ٢١- ٢٤

ب- في الإنسان: كل إنسان له أهميته كمخلوق على صورة الله بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين.

ج- في السيد المسيح له المجد: وهو ما أطلق عليها ميثاق لوزان في البند ٤ "المسيح الكتابي التاريخي"؛ حيث نراه في آلامه ومجده، في خدمته وربوبيته، في تجسده وفي ملكه الأزلي [لو ٤: ١٨- ١٩؛ مت ٤: ٢٣؛ مت ١٧: ٢٤- ٢٧؛ رؤ ٥: ٩؛ رؤ ١٤: ٦].

د- في الكنيسة: الإدراك الواعي للهوية المزدوجة للكنيسة؛ فهي كيان إلهي من حيث الفكر والقيم والمبادئ وهي مؤسسة بشرية بحكم التواجد والدور والمسؤولية، لذا فالكنيسة لا تحتقر المجتمع الذي تعيش فيه فتتعالى عليه. وفي نفس الوقت لا تخشاه فتهرب منه وتنعزل عنه، بل هي تدرك أنه وإن كانت قيمها الحاكمة إلهيةً سماويةً فهي تعيش في العالم لتعلن وترسخ وتنشر هذه القيم [أس ١٠: ١- ٣؛ أس ١: ١٣- ١٧؛ أي ٣١: ١٣- ١٥؛ أع ١٦: ٣٥- ٣٨؛ أع ٢٢: ٢٢- ٢٩].

وختامًا، إن كل ما سبق هو مجرد إطلالة سريعة على قضية شغلت -ومازالت تشغل- العالم قرونًا طويلة، ألا وهي الاشتباك المتجدد بين الدين والسياسة بحثًا عن مواقف صحيحة تعطي لكلٍّ موقعه الصحيح دون أن يتسلط على الآخر. وأثق أن المجال متسعٌ ومفتوح لمزيد من المساهمات الفكرية في هذه القضية الهامة سعيًا إلى وضع النقاط الصحيحة على الحروف الصحيحة.

المراجع المستخدمة

(١) ستوت- د. ق چون- المسيحية والقضايا المعاصرة- دار الثقافة- القاهرة- ١٩٩٠.

(٢) حبيب- د. ق صموئيل- الإنجيل والحضارة- دار الثقافة- القاهرة- ١٩٩٧.

(٣) فودة- د. فرج- حتى لا يكون كلامًا في الهواء- دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية- طبعة أولى ١٩٧٣- الطبعة الثالثة ٢٠٠٥. ص ١٨٩- ١٩٠.

(٤) يودر- چون- ترجمة بهيج يوسف- المسيح والسياسة- دار الثقافة- القاهرة- طبعة أولى ١٩٩٦- سلسلة الكتاب التجريبي (٢). ص ٥- ٦، ص ١٣٢- ١٤٦.

(٥) زيدان- د. يوسف- اللاهوت العربي وأصول العنف الديني- دار الشروق- القاهرة- الطبعة الرابعة عشر ٢٠١٧. ص ١٧٦- ١٧٧، ص ١٨٥- ١٩٣.

المراجع الإلكترونية

(١) جوجل- ويكيبديا- الدين والسياسة

(2) www.coptstoday.com>Petail.

.www.monlibon.org<Topic (3)

(4) [christian-life/167-patriotism/2762-page02.html?Tmpl=component&print=1] الفصل الأول: «الكنيسة في معمعة السياسة».

(5) [christian-life/167-patriotism/2763-page03.html?Tmpl=component&print=1] الفصل الثاني: «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله».